مقتل فلسطيني برصاص جيش الاحتلال في الضفة الغربية

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية إن فلسطينيا قتل برصاص الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وفقاً لوكالة «رويترز».

وأضافت الوزارة في بيان أن «صدام حسين بني عودة (26 عاما) أصيب برصاصة أطلقتها عليه القوات الإسرائيلية على مدخل طمون اخترقت كتفه الأيسر والقلب واستقرت في رئته اليسرى».

وقال سكان في المنطقة إن قوات من الجيش الإسرائيلي اقتحمت مدينة طوباس الساعة الثالثة من فجر وجرت مواجهات مع الشبان الذين رشقوها بالحجارة. وأضافوا أنه جرى خلال عملية الاقتحام اعتقال اثنين من سكان مدينة طوباس. ولم يصدر تعقيب بعد من الجيش الإسرائيلي حول مقتل الشاب الفلسطيني.

وسط مخاوف من استغلالها لتصفية الحسابات بين الأطراف السياسية

مطالبات بـ «عقوبات دولية» ضد معرقلي الانتخابات الليبية

صناديق تصويت في انتخابات ليبية سابقة

مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الليبية، طالب سياسيون ليبيون بضرورة إخضاع معرقلي الاستحقاق المرتقب للعقوبات الدولية، في وقت تمسك فيه آخرون بمحاسبتهم أمام القضاء المحلي.

وقال عضو مجلس النواب الليبي، محمد عامر العباني، إن المجتمع الدولي «مطالب بالتدخل، ومعاقبة كل من يريد انتهاك حق الشعب الليبي في التعبير عن إرادته في إجراء الانتخابات»، مشيرا إلى أنه «قد يصعُب محاكمة هؤلاء المعرقلين محلياً، لذا يجب مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لفرض عقوبات مناسبة لحجم هذا الجرم».

وكان البيان الصادر عن «مؤتمر باريس»، الذي انعقد الجمعة الماضي، قد شدد على أن «الأفراد أو الكيانات داخل ليبيا أو خارجها، التي قد تحاول عرقلة الانتقال السياسي والعملية الانتخابية، أو تقوضها أو تتلاعب بها ستخضع للمساءلة، وقد تُدرج في قائمة لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة».

ورأى العباني أن «التعويل على دور المجتمع الدولي في حماية الانتخابات يأتي في إطار التزامه قانونيا وأخلاقيا، نظرا لتدخله قبل عشر سنوات لإسقاط النظام السابق بقوة السلاح، وبات عليه الآن مساعدة الليبيين في إقامة نظامهم السياسي وبناء دولتهم». مبرزا أن «الرهان الحقيقي على وجود حراك شعبي واسع التأثير لتأمين الانتخابات من أي محاولة لاستهدافها».

يذكر أن رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، سبق أن دعا الليبيين إلى الاعتصام أمام مفوضية الانتخابات، للتعبير عن رفض الاقتراع المرتقب، كما طالب الناخبين والمرشحين بعدم المشاركة في العملية الانتخابية.

من جانبه، رأى عضو المجلس، النائب زياد دغيم، أنه من الأفضل إخضاع «من يوصفون بعرقلة الانتخابات الليبية، أو أي جريمة أخرى أمام القضاء الوطني، لكون ليبيا دولة ذات سيادة»، رافضاً التعويل «على أي جهة خارجية، سواء الأمم المتحدة أو أي دولة أخرى، في معاقبة من يُتهمون بعرقلة الانتخابات».

وقال دغيم في تصريح لـ«الشرق الأوسط» إنه «يجب التوافق أولاً حول تعريف واضح للطرف المعرقل للانتخابات والعملية السياسية؛ والأدوات والتحركات التي قد يلجأ إليها، كي لا يتم إطلاق التهم جزافا، ويتم استغلال الأمر في إطار تصفية الحسابات بين الأطراف السياسية».

واختلف دغيم مع ما يطرحه البعض حول أن العقوبات الدولية قد تكون وسيلة ردع قوية للمعرقلين، بقوله: «من يسعى إلى عرقلة الانتخابات بهدف الحفاظ على مصالحه أو نفوذه، لن يلتفت أو يهتم لموضوع العقوبات، سواء أميركية أو أممية».

وكانت بعض قيادات عملية «بركان الغضب»، التابعة للحكومة الليبية، قد عبرت عن رفضها لقوانين الانتخابات الصادرة عن مجلس النواب، ورأت أنها «صدرت دون توافق سياسي». أما عضو المجلس الأعلى للدولة، سعد بن شرادة، فيرى أنه يتعين على الدول الكبرى، المعنية بالشأن الليبي، التفكير بأوضاع الليبيين في التالي لإجراء الانتخابات، المقررة في 24 من ديسمبر (كانون الأول) «عبر فرض عقوبات جدية ومؤثرة على رافضي نتائج الانتخابات».

وقال بن شرادة في تصريح لـ«الشرق الأوسط»: «بعد إجراء الانتخابات سيكون هناك رابح وخاسر، وقد لا يقبل الخاسر التسليم بسهولة بالنتائج، وهناك سلاح منتشر بدرجة كبيرة. بالإضافة إلى وجود دول تدعم أطراف الصراع»، مشيراً إلى أن «التلويح بإخضاع المعرقلين للمساءلة، كما ورد في بيان مؤتمر باريس خطوة جيدة، ولكن جاء ذلك دون إعلان واضح من مجلس الأمن، ولذا سيظل الأمر في نطاق الدعوات والنوايا الحسنة».

ولفت بن شرادة إلى أن التمثيل الضعيف لتركيا وروسيا في المؤتمر «ربما أعطى إشارة سلبية، وربما يساعد الأطراف المعرقلة على زيادة تعنتها»، مقللا من جدوى العقوبات الواردة في قانون «دعم استقرار ليبيا»، الذي أصدره مجلس النواب الأميركي مؤخراً. ومشيرا إلى أن «أغلب الأطراف السياسية، وقادة التشكيلات، وحتى سارقي المال العام في ليبيا، لم يضعوا أموالهم بالبنوك الأميركية، وربما لا يفكرون في السفر إليها، أو إلى أي دولة أوروبية، ولديهم خيار البقاء بالبلاد».

حفتر يعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية

أعلن قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) المشير خليفة حفتر، في كلمة بثها التلفزيون، ترشحه للانتخابات الرئاسية في ليبيا المقررة الشهر المقبل.

وكان رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي قد قال إن هناك «خطوات جادة» يجري اتخاذها باتجاه «تسوية» في ما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها في ديسمبر المقبل في إطار «عملية سلام»، وجاء ذلك تزامناً مع تصاعد رفض الميليشيات المسلحة في غرب البلاد لترشح سيف الإسلام القذافي، والمشير خليفة حفتر للانتخابات.

هاجمت مجموعة مسلحة تابعة لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة، التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة، مقر مفوضية الانتخابات بمدينتي زليتن والخمس، وطردت الموظفين بقوة السلاح، في أول استجابة من نوعها لتحريض خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، في طرابلس، على مهاجمة مقرات المفوضية وعرقلة عملها.

وأكد شهود عيان في زليتن إغلاق مقر مفوضية الانتخابات، بعد تجمهر بعض المواطنين أمامه. ودعا بيان لحكماء وأعيان مدينة الخمس، وقادة القوات الموالية للحكومة، ضمن ما يعرف بعملية «بركان الغضب»، إلى تفعيل الدائرة الدستورية في المحكمة العليا، باعتبارها الفاصل الوحيد لأي خلافات أو طعون دستورية في القوانين الانتخابية، كما طالبوا بإعادة هيكلة مفوضية الانتخابات لضمان أداء مهماتها بشكل نزيه وشفاف.

إغلاق مقرات انتخابية لمنع ترشح حفتر وسيف القذافي

قال رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، إن هناك «خطوات جادة» يجري اتخاذها باتجاه «تسوية» فيما يتعلق بالانتخابات، المزمع إجراؤها في ديسمبر المقبل في إطار «عملية سلام»، وجاء ذلك تزامنا مع تصاعد رفض الميليشيات المسلحة غرب البلاد لترشح سيف الإسلام القذافي، والمشير خليفة حفتر للانتخابات.

وهاجمت مجموعة مسلحة، تابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة، التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة، مقر مفوضية الانتخابات بمدينتي زليتن والخمس، وطردت الموظفين بقوة السلاح، في أول استجابة من نوعها لتحريض خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، في طرابلس على مهاجمة مقرات المفوضية وعرقلة عملها.

فيما أكد شهود عيان بـ«زليتين» إغلاق مقر مفوضية الانتخابات، بعد تجمهر بعض المواطنين أمامه.

ودعا بيان لحكماء وأعيان مدينة «الخمس»، وقادة القوات الموالية للحكومة، ضمن ما يعرف بعملية «بركان الغضب»، إلى تفعيل الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، باعتبارها الفاصل الوحيد لأي خلافات أو طعون دستورية في القوانين الانتخابية، كما طالبوا بإعادة هيكلة مفوضية الانتخابات لضمان أداء مهامها بشكل نزيه وشفاف.

وجاءت هذه التطورات بعد أن أعلن قادة وثوار ميليشيات مدينة الزاوية في بيان لهم، أول من، رفضهم لترشيح سيف الإسلام القذافي والمشير حفتر، ووصفوهما بالمجرمين، وتوعدوا بإفشال ذلك بكل الطرق، ولو أدى ذلك لاستعمال للقوة. كما حذر البيان من اندلاع «حرب ضروس لا تبقي ولا تذر»، محملا المفوضية العليا للانتخابات مسؤولية ما سيترتب عن قبولها مطلب ترشحهما وتبعاته.

وأغلق مسلحون بالمدينة المكاتب الانتخابية رفضا لترشح سيف الإسلام وحفتر للانتخابات، فيما شهدت مدينة الزنتان، حيث اعتقل نجل القذافي، استعراضا عسكريا لميليشيات مسلحة لإعلان رفضها لترشحه. كما تظاهر محتجون أمام الدائرة الانتخابية بمدينة مصراتة؛ احتجاجاً على ترشح سيف وحفتر، وأعلن مجلس أعيان المدينة رفض إجراء الانتخابات دون التوافق على قاعدة دستورية، وسط معلومات عن اجتماع لقادة الثوار، وأمراء الكتائب والقادة الميدانيين في طرابلس، ومصراتة لتصعيد الموقف ضد مفوضية الانتخابات.

مصر تؤكد التزامها الكامل تثبيت الاستقرار في ليبيا

أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، التزام بلاده الكامل بتثبيت ركائز الاستقرار في ليبيا، والمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة فيها.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير شكري، ، بموسى الكوني، نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي، في مقر وزارة الخارجية بالقاهرة، بحسب المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد حافظ.

ووفق المتحدث، فقد أكد شكري لموسى الكوني، أن القاهرة «لن تألو جهداً في تلبية تطلعات الشعب الليبي المُستحقة في دولة آمنة ومزدهرة، تلفظ كافة أشكال التواجد الأجنبي غير المشروع، وتفرض سيادتها على سائر ترابها الوطني، عبر مؤسسات وطنية ليبية متماسكة».

وأضاف المتحدث، أن وزير الخارجية أثنى على مخرجات مؤتمر باريس حول ليبيا، الذي انعقد الجمعة الماضية، وما عكسه من استمرار التوافق الدولي إزاء دعم المسار السياسي للأزمة الليبية.

كما شدَّد وزير الخارجية على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المحدد الشهر المقبل، باعتبار ذلك خطوة مفصلية نحو استكمال خريطة الطريق السياسية، التي أقرَّها الأشقاء الليبيون، وبما يحول دون إدخال ليبيا في دوائر مفرغة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

كما تطرق الوزير شكري إلى حتمية خروج القوات الأجنبية كافة، فضلاً عن المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وفقاً لما نصت عليه المرجعيات الدولية ذات الصلة، باعتبار ذلك العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الليبية.

وفاة طفلة برصاصة في الرأس تثير غضباً شعبياً

واشنطن تصعّد ضغوطها على قادة الجيش في السودان

احتجاجات في السودان

وصلت إلى العاصمة السودانية الخرطوم، مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقية، مولي في، للقاء الفرقاء السودانيين من العسكريين والمدنيين بهدف الضغط من أجل عودة الحكم إلى المسار المدني وفق الوثيقة الدستورية الموقعة في 2019، وعلمت «الشرق الأوسط» أن المسؤولة البارزة ستجري عدة لقاءات مع كل من قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء المقال عبد الله حمدوك، ومع قادة القوى السياسية ممثلة في تحالف «الحرية والتغيير».

وقالت مصادر لـ«الشرق الأوسط» إن الزيارة تهدف إلى محاولة حل الأزمة الحالية في البلاد، وتصعيد الضغط على قادة الجيش للعودة إلى الشراكة مع تحالف «الحرية والتغيير» الذي أبدى قدرة على تحريك الشارع بأعداد كبيرة، فيما رجح البعض أن تكون المسؤولة الأميركية تحمل مبادرة لاستعادة الحكومة الانتقالية وفق تسوية لم يتم الإعلان عنها. كما من المتوقع أن تثير مساعدة وزير الخارجية الأميركي قضية العنف المفرط الذي تستخدمه القوات الأمنية ضد المتظاهرين السلميين، خصوصاً بعدما تسببت وفاة طفلة تبلغ 13 عاماً، برصاصة في الرأس السبت الماضي، في موجة عارمة من الغضب الشعبي. وبلغ عدد القتلى الكلي منذ إطاحة قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان بالحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك 23 قتيلاً، 14 منهم قتلوا في احتجاجات 30 أكتوبر معظمهم بالرصاص، فيما بلغ عدد الإصابات 215 إصابة، 112 منها بالرصاص الحي. وقالت لجنة أطباء السودان المركزية – هيئة نقابية طبية – في نشرة على صفحتها على «فيسبوك»، إن عمر عبد الله آدم، الذي أصيب برصاصة في العنق 25 أكتوبر الماضي، وكان يتلقى العناية بمستشفى «رويال كير» الخرطوم، «ارتقى شهيداً»، ليرتفع عدد الشهداء المؤكدين إلى 23 شهيداً منذ انقلاب الجيش على السلطة.

وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي صورة الطفلة الشهيدة، رماز حامد، التي أصيبت برصاصة في الرأس السبت الماضي، وهي تقف أمام منزل ذويها بحي الصحافة، وقالت لجنة أطباء السودان المركزية إن الطفلة ارتقت شهيدة متأثرة بإصابتها. واتهمت اللجنة القوات العسكرية باستخدام القوة الوحشية والمفرطة ضد المدنيين السلميين خلال احتجاجات السبت الماضي، واستخدام الذخائر الحية والرصاص المطاطي، وأعداد كبيرة من عبوات الغاز المدمع، والعصي والهراوات.

وأوضحت أن العنف الذي استخدمته القوات العسكرية، أدى إلى إصابة المحتجين بالذخيرة الحية، وبقيتها بالرصاص المطاطي وعبوات الغاز التي توجه مباشرة إلى المحتجين، وحالات اختناق بسبب الغاز المدمع، وإصابات بالعصي وحالات حروق. وبحسب التقرير الصادر عن اللجنة، فإن مدينة أم درمان شهدت 79 إصابة، 40 منها بالرصاص الحي، و66 إصابة في مدينة بحري، 40 منها بالرصاص الحي، وفي الخرطوم 70 إصابة، 32 منها بالرصاص، وبعض الحالات لا تزال غير مستقرة.

من جهة أخرى، نظم أطباء في ثلاثة مستشفيات بالخرطوم، ومستشفى كسلا في شرق البلاد وقفات احتجاجية شارك فيها العشرات منهم، كل أمام مستشفاه، رفضاً للانقلاب العسكري وانتهاكات المرافق الصحية والفرق الطبية الميدانية ودعماً للثورة. وقالت لجنة أطباء السودان المركزية في بيان ، إن السلطات العسكرية في كسلا، استبقت الوقفة المعلنة للكوادر الطبية والصحية، واقتحمت المستشفى ومنعت الأطباء والكوادر من دخول المستشفى. وفي بيانات سابقة ذكرت اللجنة أن ذات السلطات اقتحمت مستشفيين في الخرطوم يوم السبت الماضي أثناء الاحتجاجات واعتقلت كوادر طبية ومحتجين.